

پروژه یاسای به کارکردنی یاسای

(قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم ۹ لسنة ۲۰۰۶)

ماددهی یه کهم :

یاسای (قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية رقم ۹ لسنة ۲۰۰۶) له هه ریمی کوردستان بهر کار ده کریت و کار به حوکمه کانی ده کریت .

ماددهی دووهم :

پیتوسته له سهه نهجومهنی وهزیران و لایه نه په یوه ندی دازه کان حوکمه کانی نهم یاسایه جینه جی بکه ن .

ماددهی سی یهم :

کار به هیچ یاسایه ک یان بریاریک ناکریت، نه گهر له گهل ده قینکی حوکمه کانی نهم یاسایه ناکوک بن .

ماددهی چوارهم :

نهم یاسایه له رۆزی بلاوبونه وهی له رۆژنامهی فهرمی (وهقانیعی کوردستان) جی به جی ده کریت .



مجلس النواب العراقي القوانين الصادرة

باسم الشعب

مجلس الرئاسة

بناءً على ما قرره مجلس النواب طبقاً للمادة (٦١ / أولاً من الدستور ولمضى المدة القانونية المنصوص عليها في المادة ١٣٨ / خامساً / من الدستور .

صدر القانون الآتي :

رقم (٩) لسنة ٢٠٠٦

قانون استيراد وبيع المنتجات النفطية

* المادة ١ :

أ. لشركات القطاع الخاص العراقي أو الأجنبي وبموافقة وزارة النفط استيراد المشتقات النفطية حسب المواصفات العالمية التي تحددها الوزارة المختصة و تخزينها ونقلها وبيعها للاستهلاك المحلي مباشرة أو من خلال وكلاء مخولين وتشمل هذه المشتقات :

١. بنزين السيارات (كازولين) بنسبة اوكتين لا تقل عن ٩١% .
٢. زيت الغاز.
٣. زيوت المحركات والشحوم بجميع أنواعها.
٤. الغاز السائل (غاز الطبخ).
٥. النفط الأبيض (الكيروسين).
٦. الفير.

ب. على وزارة النفط اصدار جداول ملحقه مطابقة للمواصفات العالمية للمشتقات النفطية المشار اليها في اعلاه.

ج. تعاقب كل شركة تخالف أحكام المادة (١) بمائلي :

- ١- غرامة مالية لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠٠) مئة مليون دينار ولا تزيد عن (٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثمائة مليون دينار

٢- مصادرة المشتقات النفطية المستوردة .

٣- منع الشركات المخالفة من مواولة نشاطاتها في حالة تكرار المخالفة .



مجلس النواب العراقي القوانين الصادرة



المادة ٢:

تعفى المشتقات النفطية المستوردة المنصوص عليها في هذا القانون من الرسوم الكمركية وضريبة اعمار العراق لمدة سنتين من تاريخ نفاذ هذا القانون ولمجلس الوزراء اعادة النظر بالاعفاء تبعاً للظروف الاقتصادية.

* المادة ٣:

أ. للشركات المستوردة بموجب احكام هذا القانون تشييد محطات بيع وقود خاصة بها ومستودعات خزن المشتقات النفطية وفقاً للضوابط المعتمدة لدى وزارة النفط، ويجوز لها لاغراض بيع المشتقات النفطية المستوردة باستئجار محطات تعبئة الوقود القائمة حالياً.

ب. لا يجوز للشركات المشمولة بأحكام هذا القانون الجمع بين خزن وبيع المشتقات النفطية المستوردة والمنتجة محلياً.

ج. تعاقب كل شركة تخالف احكام الفقرة (ب) من المادة اعلاه بما يلي:

١. غرامة مالية مقدارها خمسمائة مليون دينار عراقي.

٢. تمنع من مزاوله نشاطها لمدة شهر واحد مع مصادرة المنتج.

٣. عند تكرار المخالفة تعاقب الشركة بغرامة مالية مقدارها خمسمائة مليون دينار وتمنع من مزاوله نشاطها نهائياً مع مصادرة المنتج.

* المادة ٤:

أ. تلتزم الشركات المستوردة للمشتقات النفطية بموجب احكام هذا القانون بشروط السلامة والحفاظ على البيئة والسيطرة النوعية والعطابقة للمواصفات العالمية.

ب. تعاقب كل شركة تخالف احكام الفقرة (أ) من هذه المادة بما يلي:

١. غرامة مالية لا تقل عن خمسين مليون دينار ولا تزيد عن مائة مليون دينار عراقي في المرة الاولى.

٢. تعاقب الشركات بالغرامة الواردة اعلاه وتمنع من مزاوله نشاطها نهائياً عند تكرار المخالفة.



مجلس النواب العراقي القوانين الصادرة



* المادة ٥ :

تتولى وزارة النفط و الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية إضافة للوزارات المعنية كل حسب اختصاصها مراقبة التزام الشركات وفقاً للشروط والمواصفات المتصوص عليها في هذا القانون.

* المادة ٦ :

بالإضافة لما هو منصوص عليه في قانون العقوبات الناقد يعاقب كل من قام بتهريب المشتقات النفطية المستوردة أو المنتجة محلياً بغرامة مالية لا تقل عن خمسة أضعاف قيمة المواد المهربة وتصادر واسطة النقل التي تستخدم في التهريب.

* المادة ٧ :

يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القانون أينما ورد.

* المادة ٨ :

لوزير النفط إصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون.

* المادة ٩ :

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الاسباب الموجبة

بالنظر لتنامي الطلب على المشتقات النفطية ومحدودية الطاقة الإنتاجية للمصافي العراقية حالياً يتطلب تأمين كميات إضافية من المشتقات النفطية لتأمين حاجة المواطن وتسهيل حصوله عليها ولتحسين الخدمات والمساهمة في القضاء على البطالة وفسح المجال أمام القطاع الخاص للمساهمة في دعم هذا النشاط وتنشيط عجلة الاقتصاد.

فقد شرع هذا القانون.

نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٠٣١) في ٢٠٠٧/١/١٧

